مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية ــ (2014) المجلد (30) ــ العدد 4 ــ الصفحات: 267-281

دراسة حجم القروض المقدمة من المصرف الزراعي التعاوني في محافظة حماة

منال محمد هاشم عبدو[1] و أحمد الأحمد العليوي[2]

و شباب نايف ناصر[3]

الملخَّص

هدف البحث إلى دراسة حجم القروض المقدمة من المصرف الزراعي التعاوني في محافظة حماة بغية إبراز دور القروض الزراعية في عملية التنمية الزراعية من خلال دراسة حجم القروض المقدمة من المصرف الزراعي التعاوني بحسب آجالها وقطاعاتها المختلفة في محافظة حماة. وقد اعتمد في تنفيذه على البيانات المنشورة وغير المنشورة للمصرف الزراعي التعاوني وفروعه في محافظة حماة خلال الفترة المدروسة 1990-2011. اعتمد أسلوب تحديد قيم معاملات الارتباط الخطية والمُتعددة بين المؤشرات، وتحديد الدلالة التي تشير إليها قيم هذه المُعاملات، كما استخدم أسلوب تحليل معادلات الانحدار التي تحدد طبيعة الارتباط. بينت نتائج التحليل أن قيمة القروض القصيرة الأجل أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمقدار زيادة سنوي بلغ نحو 12.48 مليون ل.س، كما زادت القروض طويلة الأمد سنوياً بمقدار 8.002 مليون ل.س، أما القروض المتوسطة الأجل فقد أخذت اتجاهاً متناقصاً سنوياً بمقدار-0.005 مليون ل.س، وبمعدل نمو سنوي قدرً بنحو 6.5%، و3.09-%، و2.97% للقروض القصيرة، والمتوسطة، والطويلة على الترتيب خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: القروض الزراعية، الآجال والغايات، سورية.

[1] طالب دكتوراة، [2] أستاذ، [3] أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حلب، حلب، سورية.

Study the volume of loans provided by the agricultural cooperative bank in the Hama province

Manal H. Abdo[(1)], A. A. Alawy [(2)] and S. Nasser [(3)]

Abstract

The goal of this research was to the study the volume of agricultural loans provided by the ACB in the process of agricultural development in the province of Hama. Data from published and unpublished of all branches of Agricultural Cooperative Bank in Hama province collected during the period studied (1990-2011) were used. Values of correlation coefficients of linear and multilinear between indicators were determined. Results showed that the value of short-term loans took a general trend of growing by increasing the annual rate of about12.484 million of Syrian pounds (SP) and by 8.002 million SP for loans of long term while there was an annual trend of decreasing for medium-term loans by 0.005 million of SP. However an annual growth rates of 2.97%, -3.09% and 6.5 for loans of short, medium and long terms were observed respectively during the studied period.

Keywords: Agricultural loans, Deadlines and targets, Syria.

[(1)] PhD student, [(2)] Prof.. [(3)] Dept. of Agric. Eco, Fac. Agric., Aleppo Univ., Aleppo, Syria.

المقدمة

تؤدي الزراعة دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني، من خلال أهميتها الكبيرة في تأمين مصادر الدخل لنسبة كبيرة من السكان، إضافة إلى أهميتها لتوفير المواد الغذائية اللازمة والضرورية للحياة (المحاميد، 2011).

وقد لعب نظام التمويل الزراعي دوراً مهماً في قطاع الزراعة السوري من خلال المصرف الزراعي التعاوني الذي يسهم في عملية التمويل الزراعي التابعة للقطاع العام؛ ومن خلال أسعار الفائدة المنخفضة والمدعومة، والتكامل في تقديم المستلزمات والقروض، وشراء الإنتاج. ولقد حتمت التغيرات العالمية إعادة تنظيم القروض الزراعية لتسهيل إنشاء نظام إنتاجي قادر على المنافسة العالمية، بوصفه وسيلة للتحسين المستمر في ظروف المعيشة، ولتوزيع ثمار الرفاهية على كافة الفئات الاجتماعية (منظمة الأغذية والزراعة، 2001). فالائتمان الزراعي يسهم في تطوير القطاع الزراعي من خلال حل مشكلة الغذاء، كما يسهم في تطوير القطاعات، كزيادة النمو الاقتصادي وتوفير العمالة، وتأمين المواد الخام الزراعية للصناعات بمختلف أشكالها. ويعتمد في تنفيذ معظم العمليات الزراعية على رأس المال الخاص، أو رأس المال المقترض، مما يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج، وفعالية الموارد الزراعية بالشكل السليم (Nushad، 2009).

ويعد الائتمان الزراعي ضرورة اجتماعية لتنمية الزراعة، ووسيلة للدعم المالي للمزارعين لسد الفجوة بين دخولهم والإنفاق، بالإضافة إلى أنه عنصر أساسي في استراتيجية نمو القطاع الزراعي. ويأتي هذا الدعم ليس فقط عبر دعم البذور المحسنة، والأسمدة والتقانات الحديثة، بل كذلك أيضاً في تمويل الحصاد، ونقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق (Mumad، 2003). كما يعد الائتمان الزراعي السبيل الوحيد لحل مشكلتين رئيستين للاقتصاد الريفي، هما: أولاً الدخل المنخفض لصغار المزارعين نتيجة لانخفاض العائد الاقتصادي في الدونم، وثانياً مواجهة الخسائر الدائمة بسبب عدم التعافي من الائتمان (Anka، 1992).

ويعتمد القطاع الزراعي التمويل أكثر من أي قطاع آخر في الاقتصاد، بسبب التغيرات الموسمية في عائدات المزارعين، والاتجاه يتغير من زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية، وهذا يساعد التمويل الزراعي على توفير الفرص الكثيرة للمزارعين لكسب المزيد من المال، وتأمين معيشتهم (Mohiuddin، 1993).

وانطلاقاً من إدراك الحكومة لأهمية التمويل في تنمية وتطوير وتحديث القطاع الزراعي، أخذت على عاتقها منح القروض للمزارعين بأنواعها النقدية والعينية، وللقطاع الخاص والحكومي والمشترك، من خلال مؤسسة مالية متخصصة، هي المصرف الزراعي التعاوني. وعلاوة على ما سبق عملت الدولة على تطوير نظام التمويل للمساهمة في

استمرار زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته، عبر منح العاملين في القطاع الزراعي القروض بما يتناسب مع إسهام الزراعة في الاقتصاد الوطني (Wehrheim، 2004).

وتعد مسألة تقديم القروض للمزارعين غاية من الأهمية، لا يصح التباطؤ في دعمها أبداً. وفي الوقت نفسه يجب أن تمنح القروض بشروط ميسرة وبكميات وأوقات مناسبة، عبر تقديم خدمات التمويل الزراعي للمزارعين، استناداً إلى تراخيص زراعية تمنح من قبل المصالح الزراعية المنتشرة في مختلف المناطق الزراعية. وتنحصر الخدمات التمويلية على شكل قروض نقدية وعينية وخاصة المحاصيل الرئيسة وفقاً للمساحات التي سيتم زراعتها، وتصنف القروض حسب آجالها إلى قروض قصيرة الأجل، وقروض متوسطة الأجل، وقروض طويلة الأجل (سعيد، 2008).

ويقوم المصرف الزراعي التعاوني بمنح القروض القصيرة الأجل للمزارعين (لا يتجاوز أجل استحقاقها سنة واحدة)، لتمويل قيمة مستلزمات الإنتاج النباتي والحيواني، أما القروض المتوسطة الأجل (لا يقل أجل استحقاقها عن سنة واحدة ولا يتجاوز5 سنوات)، فيتم منحها للمزارعين لتمويل شراء الأصول الثابتة، كالآليات والأدوات اللازمة للاستثمار الزراعي، وشراء المواشي وحيوانات التربية الأخرى. أما القروض الطويلة الأجل فتمنح للمزارعين (لا يتجاوز أجل استحقاقها 10 سنوات، ولا تقل عن 5 سنوات) لتمويل مستلزمات المشروعات الزراعية بمختلف أنواعها (المصرف الزراعي التعاوني، 2010).

في ظل المتغيرات الاقتصادية التي طرأت في السنوات الأخيرة أصبحت آلية الإقراض المتبعة في سورية في المصرف الزراعي التعاوني غير فعالة في زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، وبالتالي الربحية لكل منتج زراعي. ومع بداية الأخذ ببرامج الإصلاح أُضيفت أعباء جديدة على تكلفة الإنتاج نتيجة لارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج (مازوت، سماد) وفتح السوق أمام المستوردات الخارجية. فأثّر ذلك كله، بشكل أو بآخر في الإنتاج الزراعي، إذ قُلّص الدعم الحكومي للمدخلات وزيدت أسعار الخدمات الزراعية. ومن خلال هذه السياسة الإصلاحية التي تطبقها الحكومة يتوقع حدوث بعض الآثار التي تنعكس بالضرورة على مسيرة السياسة التمويلية الزراعية. فما أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في التمويل الزراعي؟ وكيف تبدو علاقته بدخول المزارعين؟ز

مبررات البحث وأهميته

يعاني القطاع الزراعي في سورية العديد من المشاكل أهمها مشكلة ضآلة الدخول المزرعية عند المزارعين، وبالتالي ضعف القدرة الادخارية وقصور التمويل الذاتي لدى الغالبية منهم، ولاسيما ذوو الحيازات الصغيرة. وهذا يجعل مسألة الاقتراض هي السبيل الوحيد الذي يتمكن المزارعون من خلاله من تأمين احتياجاتهم الزراعية طوال العام لغرض رفع مستوى الإنتاج المزرعي، وبالتالي تحسين مستوى دخولهم. ولما كان المصرف هو المصدر الرئيسي المتخصص في تقديم كافة أنواع القروض والتسهيلات الائتمانية اللازمة

والضرورية لتنمية القطاع الزراعي، كان نجاحه أو فشله في رسم وتنفيذ السياسات الائتمانية سينعكس بطبيعة الحال على الارتقاء بمستوى الإنتاج الزراعي وتحقيق قدر أكبر من الرفاهية لأكبر عدد ممكن من المزارعين. لذلك كانت مهمةً معرفةُ آثار تلك السياسات المتبعة في المصرف وتقييمُ دورها في تنمية القطاع الزراعي في سورية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك اعتبارات تحكمت في اختيار محافظة حماه والفروع المستهدفة في الدراسة الميدانية (السقيلبية، حماة، السلمية). ومن أهم هذه الاعتبارات:

- أن 62% من سكان هذه المحافظة يعملون بالزراعة (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2007).
- أن نسبة الإنتاج من محصولي القمح القاسي والشعير في محافظة حماه تشكل 9.5% و10.7% من إجمالي الإنتاج في سورية على التوالي، وإن إنتاج أشجار الزيتون والفستق الحلبي من إجمالي سورية يشكل نحو5% و42.2%، على التوالي. (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2007) .
- حجم القروض الممنوحة في فروع المصرف المدروسة، والتنويع في غايات القروض بحيث شملت مختلف الأنشطة الزراعية النباتية والحيوانية.
- سهولة تعاون القائمين في فروع المصرف الزراعي في تأمين البيانات الإحصائية المطلوبة لتنفيذ البحث.

من هنا جاءت ضرورة تنفيذ هذا البحث في هذه المحافظة لتحديد حجم القروض الممنوحة من المصرف في محافظة حماه وأثرها في التنمية الزراعية.

الأهداف

دراسة تطور حجم القروض الزراعية في محافظة حماه خلال الفترة 1990-2011، من أجل توضيح الأهمية النسبية لحجم القروض الممنوحة.

مواد البحث وطرائقه

البيانات الأولية: وهي عبارة عن استمارتين جمعتا بطريقة المقابلة الشخصية، الأولى للمزارعين المقترضين من المصرف الزراعي التعاوني، الذين مازالت قروضهم قائمة. وقد بلغ عدد أفراد هذه العينة 521 مقترضاً، بمعدل 10% من إجمالي المقترضين في فروع المصرف المدروسة (السقيلبية، حماة، السلمية)، والثانية للعاملين في فروع المصرف المدروسة. وقد بلغ عدد أفراد هذه العينة 23 عاملاً، بمعدل 10% من إجمالي العاملين في فروع المصرف السابقة.

البيانات الثانوية التي شملت البيانات الإحصائية خلال الفترة 1990-2011، إذ اعتُمد على المتاح والمتوافر منها، المنشور وغير المنشور، ومن مصادر متعددة، كالتقارير السنوية للمصرف الزراعي التعاوني، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

واستخدم من الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة البيانات التي جرى تجميعها أسلوبُ معادلات الانحدار من أجل دراسة العلاقة بين الزمن وحجم القروض الممنوحة للمزارعين حسب الآجال والقطاعات في محافظة حماة، اعتماداً على برامج(Excel،17 SPSS) لإجراء عملية تحليل البيانات.

النتائج والمناقشة

خصائص عينة الدراسة:

حجم الأسرة: بينت نتائج التحليل (الجدول1) المسح الميداني المتعلقة بعدد أفراد الأسرة للمقترضين من فروع المصرف المدروسة أن نسبة المستفيدين من الأسر التي يقل عدد أفرادها وسطياً عن 5 أفراد شكلت نحو (49.8%) لدى المصرف، أما الأسر التي يزيد عدد أفرادها وسطياً عن 10 أفراد، شكلت نحو (13.1%).

الجدول (1) حجم الأسرة المستفيدة في عينة الدراسة في محافظة حماه.

البيان	العدد	النسبة%
اقل من 5 أفراد	255	48.9
5-10 أفراد	198	38.0
أكثر من 10 أفراد	68	13.1
الإجمالي	521	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية لعينة الدراسة، محافظة حماه، 2011.

شكلت الأسر المستفيدة من القروض الذي يراوح عدد أفرادها وسطياً ما بين 5– 10 أفراد نحو 38% من إجمالي المقترضين، ومن المعروف أن حجم الأسرة من حيث عدد أفرادها القادرين على العمل، يعطي مؤشراً حول إمكانية ضمانة القروض التي تحصل عليها الأسرة، نظراً لإمكانية قيامها بعمل زراعي جيد، وبالتالي الحصول على نتائج جيدة.

التركيب الجنسي والعمري للمقترضين: بينت النتائج (الجدول2) أن ما نسبته (90%) من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، في حين شكلت الإناث ما نسبته (10%).

الجدول(2) توزع أفراد عينة الدراسة في محافظة حماه بحسب عاملي الجنس والعمر

البيان		ذكر		أنثى		الإجمالي	
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
حسب الجنس		469	90.0	52	10.0	521	100
العمر	**دون 30 عاماً**	42	80.8	10	19.2	52	12.0
	30-50 عاماً	294	88.3	39	11.7	333	63.0
	أكثر من 50 عاماً	133	97.8	3	2.2	136	25.0

المصدر: جمعت المعلومات وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية لعينة الدراسة، محافظة حماه، 2011.

ويبين (الجدول 2) أن نسبة الذكور المستفيدين من القروض أعلى من نسبة الإناث، وأن (63%) من المقترضين تتراوح أعمارهم وسطياً ما بين 30– 50 عاماً (88.3%

منهم من الذكور و11.7% من الاناث)، وأن ما نسبته (12%) من أفراد عينة المستفيدين من المصرف تقل أعمارهم عن 30 عاماً. وبذلك يتبين أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من المزارعين النشيطين إنتاجياً، لأن أعمارهم تتراوح ما بين 30-50 سنة. والجدير ذكره أن العمر الإنتاجي الأمثل للمزارعين يتراوح ما بين 30 و50 عاماً، وهذا العمر هو أفضل فترة للعطاء، فضلاً عن توافر الخبرة الزراعية.

المستوى التعليمي: بينت نتائج التحليل (الشكل 1) أن 34% من المستفيدين من بين أفراد العينة، كان مستواهم التعليمي أقل من الثانوية، و(18%) من المستفيدين من بين أفراد العينة كانوا أميين.

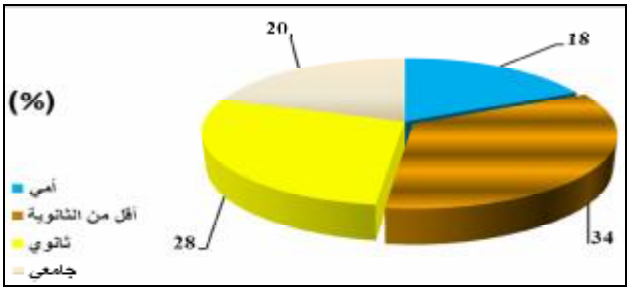

الشكل (1) توزع أفراد عينة الدراسة في محافظة حماه بحسب الحالة التعليمية.

واتضح أن (20%) من المستفيدين من بين أفراد العينة كانوا جامعيين، وبالتالي لا يبدو التعليم من العوامل المُؤثرة في الحصول على القروض. وعلى العكس من ذلك قد يكون التعليم محفزاً للادخار الشخصي، الذي يحمي المزارع من اللجوء إلى الاقتراض.

تقييم مدى رضا المقترضين عن الخدمات التي يقدمها المصرف: بينت نتائج المسح الميداني (الجدول3) أنَّ نسبة الذين أبدَوا رضاهم عن الخدمات التي يقدمها المصرف بلغت (42.8%) من إجمالي المقترضين، في حين بلغت نسبة من أقروا بعدم الرضا عن خدمات المصرف بلغت نحواً من (57.2%) من إجمالي المستفيدين من القروض.

الجدول (3) تقييم مدى رضا المستفيدين من القروض عن خدمات المصرف الزراعي

البيان	العدد	%
نعم	223	42.8
لا	298	57.2
المجموع	521	100

المصدر: جمعت المعطيات وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية لعينة الدراسة، محافظة حماه، 2011.

وعبر غالبية المقترضين عن عدم الرضا عن أداء المصرف الزراعي التعاوني (57.2%) مقابل نسبة (42.8%) عبرت عن رضاها، وانحصرت أسباب عدم الرضا بأربعة محتملة (الجدول4).

الجدول (4) أسباب عدم رضا المقترضين عن القروض وعن الخدمات التي يقدمها المصرف

البيان	العدد	النسبة (%)
صعوبة الحصول عليه	122	40.9
فائدة القرض عالية	48	16.1
أقساط القرض كبيرة	24	8.1
قيمة القرض قليلة	104	34.9
المجموع	298	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية لعينة الدراسة، محافظة حماه، 2011.

وتبين أنَّ 40.9% من المقترضين الذين صرحوا بعدم الرضا عن أداء المصرف، أفادوا بأن صعوبة الحصول على القرض كانت العامل الأهم بين أسباب عدم الرضا، نتيجة لإشكاليات في عمل المصرف، أو بسبب عدم وجود ضمانات كافية لدى المقترض، وأن 34.9% من المقترضين المعبرين عن عدم الرضا عن أداء المصرف، أفادوا بإن إنخفاض قيمة القرض كانت العامل الأهم بين أسباب عدم رضاهم، وهذا الأمر، وإن بدت أمراً خارجاً عن إطار الخدمات، يتقاطع معها في عملية تقييم المشروعات الزراعية، وتحديد قيمة المشروع، ومن ثَمَّ تحديد قيمة القرض المقدر لهذا النوع والحجم من المشروعات، وهذه غالباً ما تصطدم بسقف كل نوع من القروض.

تقييم رضا العاملين بالمصرف عن الخدمات التي يقدمها المصرف: بينت النتائج (الجدول 5) أن العاملين في المصرف الذين كانوا متوسطي الرضا عن مستوى الخدمات شكلوا الفئة الأكثر أهمية، وقد بلغت نسبتها(47.8%)، تلتها الفئة الأكثر تفاؤلاً، التي رأت أن الخدمات التي يقدمها المصرف جيدة. ونسبة هذه بلغت (39.1%).

الجدول (5) مدى رضا العاملين بالمصرف الزراعي التعاوني عن الخدمات التي يقدمها المصرف

البيان	العدد	%
جيدة	9	39.1
متوسطة	11	47.8
ضعيفة	3	13.0
المجموع	23	100.0

المصدر: جمعت المعلومات وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية لعينة الدراسة، محافظة حماه، 2011.

وتبين أنَّ الفئة المتشائمة التي رأت أن الخدمات المصرفية كانت دون المستوى المقبول، كانت بسنتها(13.0%)، وهي الأقل بين الفئات الثلاث. وهذا ما يعطي مؤشراً جلياً لضرورة تحسين مستوى الأداء الذي يقدمه المصرف للمقترضين من أجل زيادة مستوى الرضا عن الخدمات التي يقدمها لهم.

طبيعة إجراءات الحصول على القرض: بينت آراء المزارعين (الجدول 6) أن (91.9%)، (87.0%)، (74.2%) من أفراد العينة، أفادوا بأن إجراءات الحصول على

القروض من المصرف بسيطة للقروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل على التسلسل.

الجدول (6) توزع أفراد العينة بحسب طبيعة الإجراءات المتبعة في الحصول على القرض تبعاً لنوع القرض وغايته.

البيان		بسيطة		معقدة		الاجمالي	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
حسب الآجال	قصيرة	408	91.9	36	8.1	444	100.0
	متوسطة	40	87.0	6	13.0	46	100.0
	طويلة	23	74.2	8	25.8	31	100.0
حسب الغايات	تعاونى	191	58.4	136	41.6	327	100.0
	خاص	124	63.9	70	36.1	194	100.0

المصدر: جمعت المعطيات وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية لعينة الدراسة، محافظة حماه، 2011.

واتضح أنَ 58.4% و63.9% من أفراد العينة أفادوا بأن إجراءات الحصول على القروض من المصرف بسيطة لقروض القطاع التعاوني والقطاع الخاص على التوالي. وهذه النتائج تشير إلى ضرورة اتخاذ المصرف الزراعي التعاوني الإجراءات والأدوات الضرورية لتبسيط إجراءات حصول المزارعين على القروض، وتخفيف الروتين من خلال التقليل من ثبوتيات القرض، والإسراع في أتمتة عمل المصرف، واعتماد النافذة الواحدة.

تطور القروض الممنوحة حسب الآجال: بينت نتائج التحليل (الجدول 7) أن إجمالي قيمة القروض الممنوحة للمزارعين من قبل فروع المصرف الزراعي التعاوني بلغت نحو 906.2 ملايين ل.س لمتوسط الفترة 1990-2011، وبحسب الآجال، بلغت 729، و118.9، و54.8 مليون ل.س لكل من القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة لمتوسط الفترة المدروسة على التوالي، فقد تأرجحت القروض القصيرة بين حد أدنى بلغ نحو (368.6) مليون ل.س عام 1994، وحد أقصى بلغ نحو 1051.8 مليون ل.س عام 2010. كما تباينت القروض المتوسطة بين حد أدنى بلغ نحو 65.2 مليون ل.س عام 2005، وحد أقصى بلغ نحو 219.3 مليون ل.س عام 2011، في حين تأرجحت القروض الطويلة بين حد أدنى بلغ نحو 3.5 ملايين ل.س عام 2003، وحد أقصى بلغ نحو 314.9 مليون ل.س عام 2010.

كما تبين أنَ نسبة القروض لوسطي فترة الدراسة بلغت نحو 81.4%، و13.7%، و4.9% من إجمالي قيمة القروض الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني لكلٍ من القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة على التوالي. وهذا يعني تصدَر القروض القصيرة المرتبة الأولى، والقروض الطويلة المرتبة الثالثة من إجمالي القروض الممنوحة.

الجدول (7) تطور قيمة القروض الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني في محافظة حمـــاه وأهميتها النسبية بحسب الآجال خلال الفترة 1990-2011 (القيمة: مليون ل.س)

البيان	قيمة إجمالي القروض	قصيرة الأجل		متوسطة الأجل		طويلة الأجل	
		القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)
1990	686.7	539.4	78.5	114.5	16.7	32.8	4.8
1991	720.1	559.6	77.7	146.5	20.3	14.0	1.9
1992	751.9	624.3	83.0	120.9	16.1	6.7	0.9
1993	788.6	669.1	84.8	108.9	13.8	10.6	1.3
1994	523.2	368.6	70.4	150.2	28.7	4.4	0.8
1995	996.2	834.5	83.8	150.4	15.1	11.3	1.1
1996	1008.8	852.9	84.5	141.7	14.1	14.2	1.4
1997	848.7	721.8	85.1	114.8	13.5	12.1	1.4
1998	1058.2	912.6	86.2	130.1	12.3	15.5	1.5
1999	951.6	829.3	87.1	102.1	10.7	20.2	2.1
2000	845.0	746.0	88.3	74.2	8.8	24.8	2.9
2001	753.5	650.0	86.3	78.7	10.4	24.8	3.3
2002	767.7	649.4	84.6	113.8	14.8	4.5	0.6
2003	818.3	719.6	87.9	95.2	11.6	3.5	0.4
2004	811.5	738.8	91.0	68.8	8.5	3.8	0.5
2005	804.5	730.4	90.8	65.2	8.1	8.9	1.1
2006	1165.0	694.8	59.6	155.2	13.3	314.9	27.0
2007	836.5	611.3	73.1	161.4	19.3	63.8	7.6
2008	823.6	691.0	83.9	95.9	11.6	36.7	4.5
2009	1055.1	835.8	79.2	84.5	8.0	134.8	12.8
2010	1489.8	1051.8	70.6	123.1	8.3	314.9	21.1
2011	1352.8	1006.1	74.4	219.3	16.2	127.4	9.4
المتوسط	902.6	729.0	81.4	118.9	13.7	54.8	4.9
معدل النمو السنوي(%)	3.2	2.97		-3.09		6.5	

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء،المجموعات الاحصائية الزراعية السنوية للأعوام المذكورة.

وتبين أن النسب التي تمثلها القروض بحسب الآجال، تشير إلى ضرورة قيـــام الإدارة العامة للمصرف الزراعي التعاوني بإعادة النظر في عملية استثمار الأموال المتاحة لديها من خلال تخفيض حجم القروض القصيرة لصالح القروض الطويلة والمتوسطة التي تمنح للمزارعين من أجل إقامة المشاريع الزراعية وشراء الأصـــول الثابتـــة، والتـــي يمكـــن استثمارها وتحقيق العائد الاقتصادي للمزارعين، وتأمين فرص عمل للمشتغلين لـــسنوات طويلة (5-10) سنة، وتحقيق الأهداف العامة للتنمية الزراعية.

القروض القصيرة الأجل: أشارت نتائج استعمال المعادلة التالية:

(1) $$y = 12.484t - 24245$$

y: قيمة القروض القصيرة (مليون ل.س)، وt : متغير الزمن (حيث t= 1، 2، 3، .....،21).

أنّ قيمة القروض القصيرة الأجل أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمقدار زيادة سنوية معنوية إحصائياً عند المستوى (0.01)، بلغ حوالي (12.484) مليون ل.س، بمعدل نمو سنوي (2.97%) خلال الفترة المدروسة، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) نحو (0.55)، وهذا يعني أن (55%) من التغيرات التي حدثت في قيمة القروض القصيرة الأجل تعود إلى عوامل يعكسها متغير الزمن.

تطور القروض المتوسطة الأجل: بتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة القروض المتوسطة الأجل الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني في محافظة حماه، واستناداً إلى النموذج الأسي الذي ثبتت أفضليته في التقدير وفق المعادلة التالية:

$$y = 119.84e^{0.005t} \quad (2)$$

y : قيمة القروض المتوسطة (مليون ل.س). t : متغير الزمن (حيث t= 1، 2، 3، .....،21).

تبين أنّ قيمة القروض المتوسطة الأجل أخذت اتجاهاً عاماً متناقصاً بمقدار تناقص سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى(0.01)، بلغ نحو(-0.005) مليون ل.س، بمعدل نمو سنوي (-3.09%) خلال الفترة المدروسة (الجدول7)، و بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) نحو(0.63)، وهذا يعني أن 63% من التغيرات التي حدثت في قيمة القروض المتوسطة الأجل تعود إلى عوامل يعكسها متغير الزمن.

تطور القروض الطويلة الأجل: بتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة القروض الطويلة الأجل الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني في محافظة حماه، واستناداً إلى النموذج الأسي الذي ثبت أفضليته في التقدير وفق المعادلة التالية:

$$y = 8.0028t - 37.277 \quad (3)$$

y : قيمة القروض الطويلة (مليون ل.س). t: متغير الزمن (حيث t = 1، 2، 3، .....،21).

تبين أنّ قيمة القروض الطويلة الأجل أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمقدار زيادة سنوية معنوية إحصائياً عند المستوى(0.01)، بلغ نحو(8.002) ملايين ل.س، بمعدل نمو سنوي(6.5%) خلال الفترة المدروسة، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) نحو (0.53)، وهذا يعني أن (53%) من التغيرات التي حدثت في قيمة القروض الطويلة الأجل تعود إلى عوامل يعكسها متغير الزمن.

تطور إجمالي قيمة القروض: بتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة اجمالي القروض الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني في محافظة حماه، واستناداً إلى النموذج الخطي الذي ثبتت أفضليته في التقدير وفق المعادلة التالية:

$$y = 20.484t + 667.04 \quad (4)$$

y : إجمالي قيمة القروض(مليون ل.س). t: متغير الزمن (حيث t = 1، 2، 3، .....،21).

تبين أنّ اجمالي قيمة القروض الممنوحة أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمقدار زيادة سنوية معنوية إحصائياً عند المستوى (0.01)، بلغ نحو (20.484) مليون ل.س، بمعدل نمو سنوي (3.2%) خلال الفترة المدروسة، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) نحو (0.66)، وهذا يعني أن (66%) من المتغيرات التي حدثت في إجمالي قيمة القروض تعود إلى عوامل يعكسها متغير الزمن.

تطور القروض الممنوحة حسب القطاعات: بينت نتائج التحليل (الجدول 8) الخاصة بتطور قيمة القروض الممنوحة أن هذه القيمة بلغت نحو 434.8، و450.4، و4.3 مليون ل.س لكل من المصرف التعاوني، والخاص، والعام والمشترك لمتوسط الفترة 1990-2011 على التوالي.

الجدول (8) تطور قيمة القروض (مليون ليرة سورية)الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني في محافظة حماه وأهميتها النسبية بحسب الغايات خلال الفترة 1990-2011

البيان	قيمة إجمالي القروض	القطاع التعاوني		القطاع الخاص		القطاع العام والمشترك	
		القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)
1990	686.7	346.2	50.4	334.3	48.7	6.2	0.9
1991	720.1	398.5	55.3	321.2	44.6	0.4	0.1
1992	751.9	391.6	52.1	356.2	47.4	4.1	0.5
1993	788.6	390.8	49.6	397.5	50.4	0.3	0.0
1994	523.2	60.5	11.6	458.9	87.7	3.8	0.7
1995	996.2	469.8	47.2	523.0	52.5	3.4	0.3
1996	1008.8	515.1	51.1	487.1	48.3	6.6	0.7
1997	848.7	412.5	48.6	433.5	51.1	2.6	0.3
1998	1058.2	566.4	53.5	486.8	46.0	5.0	0.5
1999	951.6	498.6	52.4	446.8	46.9	6.3	0.7
2000	845.0	430.8	51.0	406.7	48.1	7.6	0.9
2001	753.5	361.2	47.9	388.2	51.5	4.1	0.5
2002	767.7	397.6	51.8	361.5	47.1	8.6	1.1
2003	818.3	460.8	56.3	352.5	43.1	5.0	0.6
2004	811.5	463.2	57.1	342.4	42.2	5.8	0.7
2005	804.5	458.2	56.9	340.4	42.3	6.0	0.7
2006	1165.0	443.2	50.6	425.4	48.6	6.8	0.8
2007	836.5	373.5	44.6	459.7	55.0	3.4	0.4
2008	823.6	425.0	51.6	396.2	48.1	2.3	0.3
2009	1055.1	532.1	50.4	520.5	49.3	2.5	0.2
2010	1489.8	621.3	41.7	867.1	58.2	1.3	0.1
2011	1352.8	548.9	40.6	801.9	59.3	2.0	0.1
المتوسط	902.6	434.8	48.7	450.4	50.7	4.3	0.5
معدل النمو السنوي(%)	3.2	2.2		4.17		-0.94	

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية الزراعية السنوية للأعوام المذكورة.

واتضح أنّ قيمة القروض الممنوحة للقطاع التعاوني تباينت بين حد أدنى بلغ نحو (60.5) مليون ل.س عام (1994)، وحد أقصى بلغ نحو (621.3) مليون ل.س عام (2010). كما تباينت قيمة القروض الممنوحة للقطاع الخاص بين حد أدنى بلغ نحو (321.2) مليون ل.س عام (1991)، وحد أقصى بلغ نحو (867.1) مليون ل.س. وتباينت قيمة القروض الممنوحة للقطاع العام والمشترك بين حد أدنى بلغ نحو (0.3) مليون ل.س عام (1993)، وحد أقصى بلغ نحو (8.6) مليون ل.س عام (2002)، وتصدرت القروض الممنوحة للقطاع الخاص المرتبة الأولى، والقروض الممنوحة للقطاع العام والمشترك المرتبة الثالثة من إجمالي قيمة القروض الممنوحة من المصرف في محافظة حماه لوسطي فترة الدراسة، وبلغت نسبة القروض لوسطي فترة الدراسة نحو (48.7%)، و(50.7%)، و(0.5%) من إجمالي قيمة القروض الممنوحة من المصرف الزراعي لكل من القطاع التعاوني والخاص والعام والمشترك على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض الحاصل في الأهمية النسبية لقروض القطاع التعاوني في السنوات 2002-2005 يعود إلى أن كافة قروض مكافحة البطالة كانت موجهة إلى القطاع الخاص خلال هذه السنوات، وأن النسب التي تمثلها القروض حسب الغايات تشير إلى ضرورة التركيز على زيادة حجم القروض الممنوحة للقطاع التعاوني. وهذا يشجع على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأعضاء التعاونيين في الجمعيات الإنتاجية والتسويقية، وزيادة حجم المشروعات الزراعية، والاستفادة من الخدمات الإنتاجية التي تؤمنها هذه المشروعات.

تطور قروض القطاع التعاوني: بتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة قروض القطاع التعاوني الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني في محافظة حماه، واستناداً إلى النموذج الخطي الذي ثبتت أفضليته في التقدير وفق المعادلة التالية:

$$y = 7.9665\,t + 343.19 \qquad (5)$$

y : قيمة القروض التعاوني (مليون ل.س). t: تغير الزمن (حيث t = 1، 2، 3، .....،21).

تبين أنّ قيمة قروض القطاع التعاوني أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمقدار زيادة سنوية معنوية إحصائياً عند المستوى (0.01)، بلغ نحو (7.96) ملايين ل.س، بمعدل نمو سنوي (2.2%) خلال الفترة المدروسة، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) نحو (0.52)، وهذا يعني أن (52%) من التغيرات التي حدثت في قيمة قروض القطاع التعاوني ترجع إلى عوامل يعكسها متغير الزمن.

تطور قروض القطاع الخاص: بتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة قروض القطاع الخاص الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني في محافظة حماه، واستناداً إلى النموذج الأسي الذي ثبتت أفضليته في التقدير وفق المعادلة التالية:

$$y = 348.16e^{0.0193\,t} \qquad (6)$$

y : قيمة القروض الخاص (مليون ل.س). t: تغير الزمن (حيث t = 1، 2، 3، .....،21).

تبين أنّ قيمة قروض القطاع الخاص أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمقدار زيادة سنوية معنوية إحصائياً عند المستوى (0.01)، بلغ نحو (0.0193) مليون ل.س، بمتوسط معدل نمو سنوي (4.17%) خلال الفترة المدروسة، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) نحو (0.64)، وهذا يعني أن (64%) من التغيرات التي حدثت في قيمة قروض القطاع الخاص ترجع إلى عوامل يعكسها متغير الزمن.

تطور قروض القطاع العام والمشترك: بتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة قروض القطاع العام والمشترك الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني في محافظة حماه، واستناداً إلى النموذج الأسي الذي ثبتت أفضليته في التقدير وفق المعادلة التالية:

$$y = 2.7118e^{0.0183t} \quad (7)$$

y: قيمة القروض العام والمشترك (مليون ل.س). t: تغير الزمن (حيث t=1، 2، 3، .....،21).

تبين أنّ قيمة قروض القطاع العام والمشترك أخذت اتجاهاً عاماً متناقصاً بمقدار تناقص سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى 0.01 بلغ نحو -0.0183 مليون ل.س، بمتوسط معدل نمو سنوي-0.94% خلال الفترة المدروسة، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) نحو 0.71، ما يعني أنّ 71% من التغيرات التي حدثت في قيمة قروض القطاع الخاص ترجع إلى عوامل يعكسها متغير الزمن.

واستنتج أنّ قيمة القروض القصيرة الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني للمزارعين تصدرت المرتبة الأولى وبنسبة (81.4%) من إجمالي القروض الممنوحة لوسطي فترة الدراسة. وهذا يشير إلى أن السياسة الائتمانية للمصرف الزراعي التعاوني في محافظة حماه انتهجت، إلى حد ما، سياسة توسعية من حيث زيادة حجم القروض القصيرة الأجل، في حين لم تحظَ القروض الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل بالقدر الكافي من الاهتمام، على الرغم من أهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وأخذت قيمة القروض القصيرة والطويلة الأجل اتجاهاً متزايداً، في حين أخذت قيمة القروض المتوسطة الأجل اتجاهاً متناقصاً، و تصدرت قيمة القروض الممنوحة للقطاع الخاص المرتبة الأولى (50.7%)، ما يستدعي زيادة حجم القروض الممنوحة للقطاع التعاوني بغية تحسين المستوى المعيشي للأعضاء التعاونيين وزيادة الاستثمارات الزراعية، وأخذت قيمة قروض الممنوحة للقطاعين التعاوني والخاص اتجاهاً متزايداً ، في حين أخذت القروض الممنوحة للقطاع العام والمشترك اتجاهاً عاماً متناقصاً، وأوصت الدراسة بضرورة رفع حصة القروض الإنمائية (المتوسطة والطويلة الأجل) في خطط الإقراض السنوية، والحد من التدخل الحكومي في عمل المصرف الزراعي التعاوني في سورية، ويجب أن يتجه المصرف إلى عمليات الإقراض الجماعي، من خلال الجمعيات التعاونية والمصارف الصغيرة الخاصة ومجموعات التمويل الصغرى في المواقع النائية.

المراجع References

سعيد، عبد الحميد سيف أحمد. 2008. الآثار الاقتصادية لسياسات الإقراض الزراعي في تنمية الزراعة اليمنية مقارنة بالتجربة السورية. أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة دمشق، عدد الصفحات 216.

المصرف الزراعي التعاوني. 2010. التعليمات التطبيقية لنظام عمليات المصرف. أمانة السر، الإدارة العامة، دمشق.

المحاميد، وحيد.2011. الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل المصرف الزراعي التعاوني في الجمهورية العربية السورية وآليات تذليلها. أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة دمشق، عدد الصفحات 215.

المكتب المركزي للإحصاء.1995-2012. المجموعات الإحصائية السنوية. رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية العربية السورية.

منظمة الأغذية والزراعة.2001 .القروض الزراعية في سورية. دمشق، سورية، ص12.

وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي.2007.الخارطة الاستثمارية الزراعية في محافظة حماه. مديرية الاقتصاد الزراعي والاستثمار، قسم الاستثمار، دمشق، سورية. عدد الصفحات 12.

Anka, A, A.. 1992. Analytecal Report on supervised agricultural credit،its problems prospects and suggestion for implementation in Pakistan. j. Rural. Division. Administration . 24(1):137-147.

Muhammad, W., 2003. An Investigation into effectiveness of micro-credit programme of AKRSP: A case study of three villages of sub-division Hunza district Gilgit. M. S_C (Hons) thesis ،Department، of Agric، .Economic .and Rural Social Agric. University .Peshawar،Pakistan.

Mohiuddin, Y., 1993. Credit worthiness of Poor women،compassion of sum preliminary analysis. Division .minimalist credit program me in Asia،A. review. PP.1027-1199.

Nushad, K.., 2009. Review of path literature on agriculture credit in rural area of Pakistan .Serhad j. Agric. l 27(1).211- 225.

Wehrheim, P. 2004. Agricultural and Food Policies in Syria Financial Transfer and Fiscal Flows . FAO. P.218.

Received	2013/09/18	إيداع البحث
Accepted for Publ.	2013/12/15	قبول البحث للنشر